

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل، و التشغيل و الضمان الاجتماعي

المفتشية العامة للعمل

مداخلة السيد وزير العمل والتشغيل  
والضمان الاجتماعي

بمناسبة إحياء اليوم العالمي ضد عمالة الأطفال

جوان 2018

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
وعلى آله و صحبه أجمعين.

- أطفالى الأعزاء،
- معالى وزيرة التضامن الوطنى والأسرة وقضايا المرأة،
- السيدة المفوض الوطنى لحماية و ترقية الطفولة،
- السيد ممثل المكتب الجهوى للمنظمة الدولية للعمل بالجزائر،
- السيدات و السادة ممثلى الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين،
- السيد القائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية،
- السيدات و السادة أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة لمكافحة عمالة الأطفال،
- السيدات و السادة ممثلى الصحافة،
- السيدات و السادة الحضور الكرام.

كما هو معتاد فى هذه الاحتفالية، يسرنى فى البداية أن أرحب بضيوفنا الكرام الذين حضروا للمشاركة معنا فى إحياء اليوم العالمى لمكافحة عمالة الأطفال، الذى يصادف 12 جوان من كل سنة.

و باعتبار أن الأطفال هم ضيوف الشرف فى هذه الاحتفالية، فإننا نرحب بهم و نتمنى من خلالهم لكل أطفال الجزائر و أطفال العالم كل النجاح فى الامتحانات الدراسية.

**السيدات و السادة،**

تُحيى الجزائرُ على غرار باقى دول العالم، و منذ عدة سنوات، هذا اليوم الرمزي للتعبير و بقوة على استعداد و تشبث السلطات العليا فى الدولة و عزمها الدائم على مكافحة عمالة الأطفال و التزامها بجعل أطفالنا فى مأوى بعيداً عن الأخطار التى تُهدد سلامتهم الجسدية و المعنوية وذلك من خلال القضاء على كل أشكال العنف و الاستغلال.

**السيدات و السادة،**

بالنسبة لهذه السنة، ستعطي هذه الاحتفالية أهمية خاصة لمكافحة عمالة الأطفال من خلال تكريس الشعار الذى اختارته المنظمة الدولية للعمل " جيل السلامة والصحة".

حسب المكتب الدولي للعمل، فإن اليوم العالمى ضد عمالة الأطفال لسنة 2018 يركز على ضرورة السلامة والصحة للأطفال و ضرورة حمايتهم من الأخطار التى تهدد سلامتهم الجسدية و المعنوية خاصة باعتبارهم الفئة الضعيفة.

إن أهداف منظمة الأمم المتحدة : تؤكد بقوة الأهمية الكبيرة لحماية الأطفال تحت سن الأدنى القانونى للعمل و كل أشكال العمل، بما فيها العمل الخطير خاصة و أننا نعلم أن مؤشرات المكتب الدولي للعمل ، أن هناك أكثر من 200 مليون طفلا فى العالم يعملون، أغلبهم يواجهون أعمالاً خطيرة.

ولهذا، يجب التأكيد على حصول جميع الأطفال على التعليم الجيد ذو النوعية وكذا التمدرس، على الأقل حتى نهاية الطور الإجباري.

في هذا الصدد، كرس الدستور الجديد لسنة 2016، هذه الحقوق، حيث تشير المادة 65، إلى أن الحق في التعليم مضمون وإجباري وأن التعليم العمومي مجاني، وتسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم، والتكوين المهني. كما تنص المادة 69، على أن تشغيل الأطفال دون سن 16 سنة يعاقب عليه القانون. إضافة إلى ذلك، تؤكد المادة 72 من الدستور أن الأسرة والمجتمع والدولة تحمي حقوق الطفل، وأن القانون يقمع العنف ضد الأطفال.

وبغية تجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع، فإن بلدنا ومن خلال التوجيهات الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، قد قرر منح حماية أكبر لصحة وسلامة الأطفال من خلال إدخال تعديلات جديدة في قانون المالية لسنة 2018، والتي تشدد العقوبات ضد المخالفين لقواعد و أحكام ذات الصلة بالسلامة و الصحة في العمل، خاصة فيما يتعلق بحماية فئة الشباب في سن العمل.

#### السيدات والسادة،

يجب التذكير أنه، في وطننا هذا، و هو فخر لنا جميعا، و خلال كل مناسبة، أن تدرس الأطفال ما بين 06 و 16 سنة يُعد بصفة مجانية و إجبارية، و بنسبة تدرس تقدر بـ 98% من مجموع الأطفال، و هي نسبة عالية مقارنة بالكثير من دول العالم.

كما يجب التذكير أن السن القانوني للعمل بالجزائر المحدد بـ 16 سنة بحيث تتجاوز المعايير الدولية التي تحدد السن القانوني للعمل حتى سن 14 أو 15 سنة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام التكوين المهني والتمهين الموجود في بلادنا يسمح بامتصاص التسرب المدرسي وتوجيه أطفالنا نحو مهن واعدة في حياتهم المهنية مستقبلا.

#### السيدات و السادة،

يوصل قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي محاربة عمالة الأطفال، سواء بالتنسيق ما بين القطاعات من خلال لجنة الوقاية ضد عمل الأطفال، التي يحضر معنا هنا أعضاؤها.

بحيث يتم تطوير إجراءات التوعية والمعلومات والمساعدة، بشكل مستمر، من أجل حماية أطفالنا من أي شكل من أشكال العمل قد تؤدي إلى ضرر بمسيرتهم الدراسية، أو تمنعهم من الحصول على المعلومات المناسبة التي تسمح لهم ضمان مستقبل لائق، و حياة مهنية تنماشى مع تطلعاتهم وتنسجم مع التنمية الوطنية.

وأذكر أيضا بالعمل الذي تقوم به مصالح مفتشية العمل التي ترصد بشكل دائم مراقبة سن العمل القانوني، وهذا من خلال عمليات المراقبة اليومية والتحقيقات السنوية التي تنجزها بانتظام للسهر على احترام مدى تطبيق القانون في هذا المجال.

وتؤكد نتائج هذه التحقيقات المنجزة على مستوى الهيئات المستخدمة، في كل مرة، أن نسب عمالة الأطفال في بلادنا موجودة بمعدلات منخفضة للغاية.

## السيدات والسادة،

لن أختتم كلمتي دون أن أشير إلى الوضع المأساوي الذي يعيشه الأطفال في أرض فلسطين الجريحة، بسبب التضيق والتهميش وسياسات الحصار والتجويع التي تمارسها سلطات الاحتلال.

إذ يعدّ أطفال فلسطين من أكثر الأطفال معاناة في العالم، حيث تنتهك سلطات الاحتلال يوميا، وبشكل مقصود ومنهجي، حقهم في الحياة وحقهم في التعليم والصحة والغذاء. ووصل الأمر إلى قصف المدارس في تعدّد صارخ على حق الأطفال في التربية والتعليم.

لا يختلف هذا الوضع كثيرا، عن المعاناة التي يعيشها آباؤهم العمال من حصار وتضييق على حرية التنقل والحق في العمل.

وفي هذا الصدد، يتوجب على منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المكلفة بحماية وترقية حقوق الطفل، أن تتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بفضح وإدانة ممارسات سلطات الاحتلال ومساعدة السلطات الفلسطينية من أجل حماية الأطفال والتكفل بحقوقهم الأساسية.

في الأخير، أود التأكيد على الموقف الثابت للجزائر التي تعمل بطريقة هادئة وتدعم تنفيذ التوصيات والمعايير الدولية، من خلال التدابير المتخذة في مجال مكافحة عمل الأطفال وحماية الطفولة بشكل عام.

تمنيتي الصادقة بالنجاح والسعادة لأطفال الجزائر ولكل أطفال العالم.

أشكركم على كرم الإصغاء

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.